

Distr.
LIMITED

TD/B/COM.2/EM.9/L.1
4 July 2001

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك
اجتماع الخبراء المعني بالترتيبات الدولية لنقل التكنولوجيا:
أفضل الممارسات فيما يتعلق بإمكانية الحصول على
التكنولوجيا والتدابير الرامية إلى تشجيع نقل التكنولوجيا
بقصد بناء القدرات في البلدان النامية، ولا سيما في أقل
البلدان نمواً

جنيف، ٢٧-٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠١

البند ٣ من جدول الأعمال

الترتيبات الدولية لنقل التكنولوجيا

حصيلة اجتماع الخبراء

١- بحث اجتماع الخبراء المعني بالترتيبات الدولية لنقل التكنولوجيا مجموعة من المسائل لتنظر فيها لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك عملاً بالفقرتين ١١٧ و ١٢٨ من خطة عمل بانكوك (TD/386)^(١). وأدى الخبراء ببيانات وتبادلوا الآراء بشأن الخيرات وأفضل الممارسات على الصعيدين الدولي والوطني.

٢- ولاحظ الخبراء أنه، في الاقتصاد العالمي القائم على المعارف، تؤدي التكنولوجيا دوراً بالغ الأهمية في التنمية الاقتصادية. وتتجلى في العديد من الصكوك الدولية هواجس المجتمع الدولي بشأن النهوض بنقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، لا سيما أقلها نمواً، فضلاً عن قدراتها التكنولوجية. كما تتجلى في تلك الصكوك رغبة الشركاء الإنمائيين في التعاون المتعدد الأطراف. وقد أحرز قدر من النجاح في التنفيذ، إلا أنه يلزم إنجاز المزيد. وإن توافر

المعلومات عن ترتيبات نقل التكنولوجيا هو شرط أساسي من أجل التعاون المتعدد الأطراف على نحو مستدام. وفي هذا الصدد، فإن خلاصة الأحكام المتعلقة بنقل التكنولوجيا^(٢) هي إسهام حثي بالاستحسان وينبغي استيفاؤها باستمرار، حسب الضرورة، ونشرها على نطاق واسع، بما في ذلك من خلال الوسائط الإلكترونية.

٣- كما لاحظ الخبراء أن معظم الأحكام المتصلة بالتكنولوجيا هي في سياق "أفضل الجهود". وللحكومات، فضلاً عن المجتمع المدني والقطاع الخاص، دور هام تنهض به في تنفيذ الالتزامات، وذلك بجملة طرق منها الشراكات العامة والخاصة. وشدد الخبراء في هذا الصدد على أهمية الحماية الوافية للملكية الفكرية في توفير حوافز للاستثمار ونقل التكنولوجيا في جميع البلدان، بما فيها البلدان النامية، مع مراعاة مصالح المنتجين والمستخدمين والمستهلكين.

٤- ونظر الخبراء في عدد من أفضل الممارسات التي يمكنها الإسهام في إيجاد الأوضاع والفرص المؤاتية لنقل التكنولوجيا وبناء القدرات. وتشمل بعض هذه الممارسات ما يلي:

(أ) إن للذكاء الدولية ذات آليات تنفيذ ذاتية، بما فيها الأحكام المالية وترتيبات الرصد، سجلاً واعداداً من حيث التنفيذ وينبغي محاكاتها. هذه الذكاء قليلة نسبياً وهي تستخدم بصفة رئيسية لأغراض المنفعة العامة، كحماية البيئة. غير أنه يمكن استخدامها نموذجاً في مجالات أخرى كالهياكل الأساسية والصحة والتغذية والاتصالات السلكية واللاسلكية؛

(ب) ضمان إمكانية الاطلاع، لا سيما في البلدان النامية، على المعلومات التكنولوجية، بما في ذلك معلومات عن أحدث التكنولوجيات على أساس تنافسي وبشروط وأحكام منصفة وعادلة، إضافة إلى ما تتيحه المصادر العامة من معلومات؛

(ج) اتخاذ تدابير لمنع حائزي حقوق التكنولوجيا من اتباع ممارسات مخالفة لقواعد المنافسة التريهة أو ممارسات تعوق بلا داع نقل التكنولوجيا ونشرها. والحد من هذه الممارسات شائعاً تماماً في البلدان المتقدمة، لكن التدابير التشريعية في هذا الشأن قليلة في كثير من البلدان النامية. وعلى وجه الخصوص، فإن وضع تشريعات ذات صلة سواء على الصعيد الوطني أو الإقليمي يعتبر خياراً واعداداً؛

(د) مع مراعاة التكاليف الممكنة على الأجلين القصير والمتوسط، فإن شروط العمل المحلية، إذا ما طبقت بشكل يتمشى مع الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (ترييس) واتفاقية باريس، قد تكون طريقة من الطرق الكفيلة بالنهوض بنقل التكنولوجيا؛

(هـ) جعل اتفاق تريبس أكثر إفضاءً إلى نقل التكنولوجيا، وفقاً للمواد ٧ و ٨ و ٤٠، بما في ذلك عن طريق استعراض ما له من أثر في نقل التكنولوجيا وبناء القدرات؛

(و) تشكيل لجان تنسيق مشتركة بين الوزارات على الصعيد الوطني/الإقليمي فيما يتعلق بالمواءمة بين الالتزامات في اتفاق تريبس وشروط التنفيذ الوطنية بغية تكييف معايير تريبس مع احتياجات الابتكار المحلية وتحفيز تنفيذها على نحو مشجع للمنافسة. وينبغي للأونكتاد أن يساعد البلدان المهتمة على إنشاء هذه اللجان بإجرائه تقديراً للاحتياجات في سياق البرنامج الجاري لاستعراض السياسات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار؛

(ز) إنشاء صندوق استئماني خاص، استناداً إلى نماذج ناجحة، لتعزيز البحث والاستحداث في البلدان النامية وغيرها من الأنشطة في مجال التكنولوجيا بغية مساعدة البلدان النامية على الاستفادة من التزاماتها الدولية المختلفة؛

(ح) تصميم تدابير وحوافز محددة لشركات البلدان الأصلية، بما في ذلك حوافز ضريبية وغيرها، لتعزيز نقل التكنولوجيا، وخاصة من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية. وفي هذا الصدد، فإن رصد تنفيذ الالتزامات الواردة في المادة ٦٦-٢ من اتفاق تريبس قد يسهم في بناء قاعدة تكنولوجية سليمة وتتوفر لها مقومات الاستمرار في أقل البلدان نمواً. وينبغي للأونكتاد إعداد قائمة إرشادية بالتدابير التي يمكن أن تتخذها البلدان الأصلية استيفاءً للشروط المحددة في المادة ٦٦-٢؛

(ط) دعم بناء القدرات، لا سيما في أقل البلدان نمواً، من خلال مشاريع وبرامج محددة وبإقامة هياكل أساسية علمية وتكنولوجية على أساس تعاوني من أجل مرافق البحوث العامة والخاصة على السواء، بغية تمكينها من تقييم التكنولوجيات واعتمادها وإدارتها وتطبيقها وتحسينها؛

(ي) إن إيجاد بيئة محلية مؤاتية لوضع لوائح ناظمة للاستثمار الأجنبي، إلى جانب حماية الملكية الفكرية، يعزز فرص الوصول إلى أحدث التكنولوجيات. وقد لوحظ أنه، في كثير من الأحيان، يكون نقل التكنولوجيا أنجح ما يكون عندما ترافقه وسائل الاستثمار، وخاصة بواسطة الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي هذا الصدد، ينبغي للتعاون التقني أن يركز على بناء القدرات التكنولوجية بغية تمكين البلدان المستفيدة من استخدام ملكية الحقوق الفكرية بالشكل الصحيح بطرق كفيلة بالنهوض بنظمها الوطنية للابتكار؛

(ك) دعم نقل التكنولوجيا وبناء القدرات تعزيزاً لاستخدام التجارة الإلكترونية في البلدان النامية، وخاصة من قبل شركاتها الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك تعزيز استخدام المعلومات والتكنولوجيات في المضمرة العام؛

(ل) توفير البلدان المضيفة بيئة مؤاتية لنقل التكنولوجيا، مع مراعاة الاعتبارات التالية:

- التدريب المهني للموظفين الفنيين وتوظيفهم؛
- العلاقة مع مراكز البحوث وشركات الخدمات الاستشارية المحلية، العامة منها أو الخاصة؛
- الجهود المشتركة التي تبذلها الشركات والحكومات؛
- التشجيع على بناء القدرات من أجل تقييم التكنولوجيات واعتمادها وإدارتها وتطبيقها بجملة طرق، منها: تنمية الموارد البشرية، وتعزيز القدرات المؤسسية من أجل البحث والاستحداث وتنفيذ البرامج، وتقييم الاحتياجات من التكنولوجيا، والشراكات التكنولوجية طويلة الأجل بين الجهات الحائزة للتكنولوجيات والجهات المحلية التي يهتم أن تستخدمها.

٥- وينبغي للأونكتاد أن يقدم المساعدة للبلدان النامية، ولا سيما أقلها نمواً، لزيادة قدرتها على مناقشة أحكام نقل التكنولوجيا في الصكوك الدولية والتفاوض بشأن هذه الأحكام. وينبغي للأونكتاد أن يواصل استكشاف السبل والوسائل الكفيلة بوضع الالتزامات الدولية في مجال نقل التكنولوجيا وبناء القدرات موضع التنفيذ الفعال.

الحواشي

(١) الفقرة ١١٧: "ينبغي للأونكتاد أن يجلل جميع جوانب الاتفاقات الدولية القائمة ذات الصلة بنقل التكنولوجيا". الفقرة ١٢٨: "وفي مجال نقل التكنولوجيا، ينبغي للأونكتاد أن يدرس وينشر على نطاق واسع المعلومات عن أفضل ممارسات الوصول إلى التكنولوجيا".

(٢) خلاصة الترتيبات الدولية المتعلقة بنقل التكنولوجيا: صكوك مختارة
Compendium of International Arrangements on Transfer of Technology: Selected Instruments
(UNCTAD/ITE/IPC/Misc.5).